مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

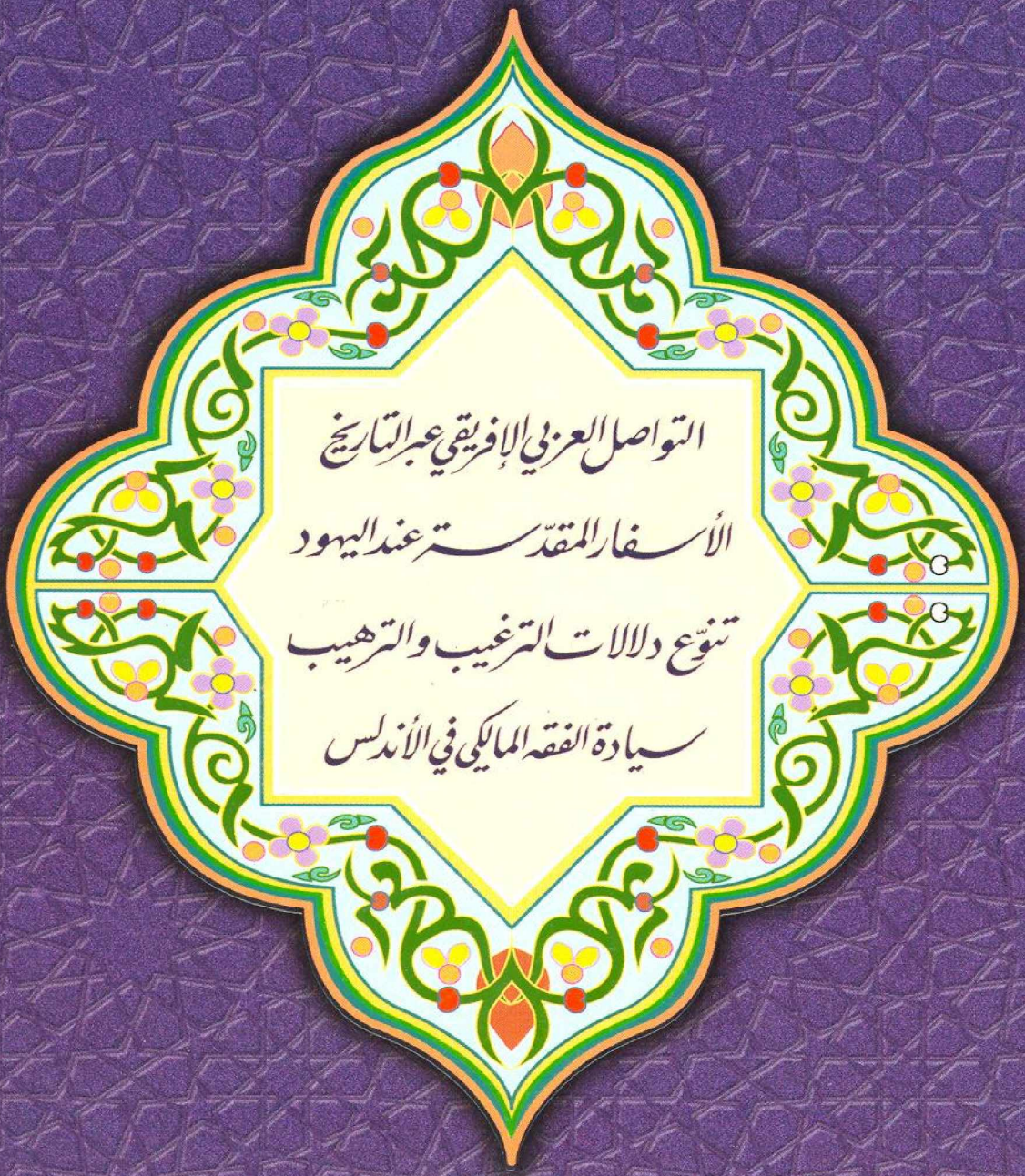

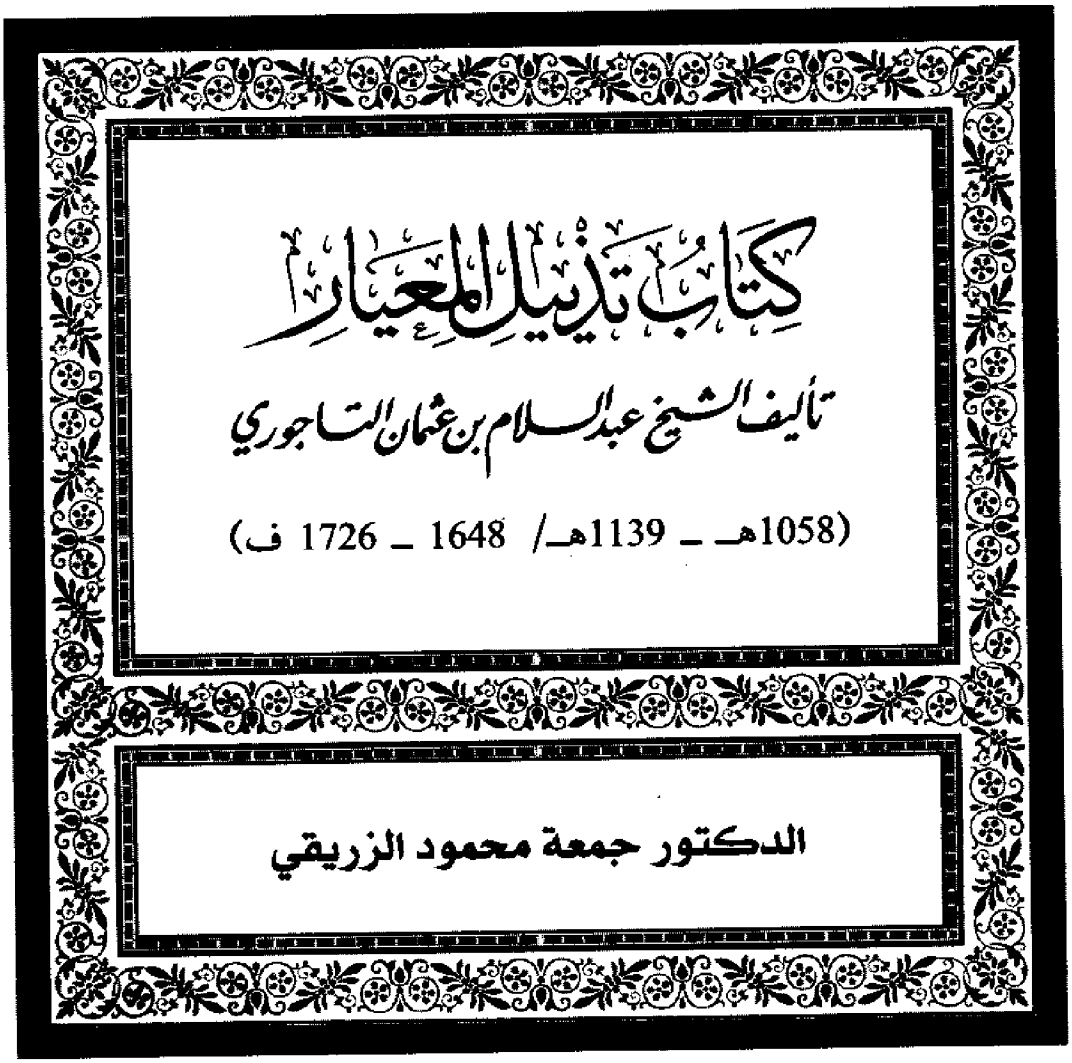

علمت بهذا الكتاب من سؤال وجهه إليّ ذلك الكتبي المغربي، وهو رجل يدير مكتبة في الرباط، ويتعاطى بيع المخطوطات القديمة، من أجل ذلك يقوم باستقصاء أخبارها، ويبحث عنها في كل مكان، فقلت في نفسي آنذاك: كيف لا نعرف ما لدينا من آثار مكتوبة ويعرفه غيرنا؟، وانتهزت أول فرصة للبحث عنه، فعثرت عليه قابعاً في خزانة الأوقاف التي ضمت إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، فحمدت الله على وجوده على الرغم من أنه مبتور الأول، واستغربت بقاء هذا الأثر دون تحقيق ودراسة حتى الآن، أو طبعه مثلما طبعت كثير من الكتب دون تحقيق، ويكفي اسمه المقترن بكتاب المعيار للونشريسي لينال شهرته، إن لم نقل مكانته العلمية في مجال الفتاوي، غير أن النقد الذي

وجهه المؤرخ ابن غلبون لهذا الكتاب ومؤلفه قد يكون سبباً في انصراف المحققين عنه، وعلى الرغم من ذلك وقع التهافت عليه أخيراً من بعض الطلبة للشروع في تحقيقه، وأبدى البعض رغباتهم للقيام بذلك، ومع هذه الأماني لم يوفق أحد منهم حتى الآن في إظهار الكتاب، وقد قمت مؤخراً بتوجيه أحد طلاب الدراسات العليا لتحقيق الكتاب، وزكيته لتسجيل الموضوع في أطروحة جامعية، ويبدو أنه لم يفلح بعد، وبقي الكتاب نائماً في خزانته، ومن المحتمل أن تكون لعنة ابن غلبون قد أصابته. ورغبة في إثارة موضوعه وما يضمه من مادة علمية رأيت التعريف بالكتاب ومؤلفه ومناقشة النقد الذي تعرض له.

أولاً: التعريف بمؤلف الكتاب

هو الشيخ الفقيه عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر[1] ولد في إحدى قرى مدينة تاجور سنة 1058هـ/ 1648م، بدأ تعليمه في زاوية مكرم حيث تلقى مبادىء الكتابة، ثم تتلمذ على بعض الشيوخ من معلمي القرآن الكريم واللغة العربية في تاجوراء، منهم الشيخ عبد الله الحمروشي، والشيخ محمد عريبي، وبعد حصوله على قسط وافر من التعليم ذهب إلى مدينة طرابلس سنة 1074هـ/ 1664م حيث تتلمذ على الشيخ أحمد المكني (1042 ـ 1100هـ) وعلى الشيخ محمد بن مقيل (1054 ـ 1100هـ) وعلى غيرهما من علماء طرابلس وتاجوراء، واستمر في التردد على المدينتين إلى سنة 1077هـ/ 1667م عندما قامت الثورة على عثمان باشا الساقزلي بسبب جوره وظلمه للرعية، وفرض الضرائب عليهم، وشراء البضائع وأموال الغنائم بأغلى الأسعار، فقام عليه الناس مع قليل من العسكر ومنهم أهل

(1) انظر ترجمة المؤلف في التذكار لابن غلبون ص237، ط2، المنهل العذب، لأحمد النائب، ص290، شجرة النور الزكية، ص318/1، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ص228/5، مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، تأليف محمد مخلوف ص346، أعلام ليبيا، ص219، مؤرخون من ليبيا، ص83، 279، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص210 ـ 211، فتح العلي الأكبر في تاريخ عبد السلام الأسمر، تأليف الشيخ الطيب المصراتي، ص243.

تاجوراء، فأعد الوالي جيشاً وذهب إلى تاجوراء لتأديب المتمردين[2]، وبسبب ذلك انتقل المترجم له مع أسرته إلى غرب طرابلس، ويبدو أن جنزور كانت محط رحاله، حيث يقول: فجئت إلى زاوية المشاطي[3]، وأخذ الطريقة الصوفية عن سيدي أبي راوي بن محمد الدوفاني بن عمران بن عبد السلام الأسمر (1043هـ/ 1088هـ) كما درس على الشيخ علي الفرجاني وهو من علماء تونس، وقد ترجم له في كتابه (فتح العليم) وذكر شيوخه، ثم قال في آخرها: وأجازني أنا وجماعة منهم العالم الصالح سيدي علي الثوري الصفاقسي[4].

وتشير المصادر إلى أن المترجم له تربطه صداقة وود مع الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، حيث التقاه أثناء رحلته إلى طرابلس عام 1121هـ. وعلى الرغم من أنه ذكره في رحلته من أهل الود، فإنه لم يُحلِّه بأي صفة علمية فقال: والأخ في الله سيدي عبد السلام بن عثمان، وذكر له مأثرة طيبة وهي قيامه بحفر بئر للسبيل في تورغت وغرس بجانبه شجرة توت، فكانت البئر والشجرة محطة للقوافل وخاصة في زمن القيظ[5]، كما التقى قبل ذلك الإمام أبا الحسن علي بن اليوسي، وهو من كبار علماء المغرب، أثناء رحلته للحج، حيث أقام بطرابلس مدة عشرة أيام، كان خلالها في ضيافة مفتي البلاد آنذاك الشيخ محمد بن أحمد المكني، وأثناء ذلك وقعت مذاكرات ومناقشات علمية، ولا يستبعد قيام الإمام اليوسي بإعطاء بعض الدروس على الحاضرين الذين استغلوا فرصة وجوده للاستفادة من علمه الواسع، وهي طريقة متبعة لدى علماء ليبيا، وخاصة ممن لم تكن لهم رحلة علمية، وعقب هذه المدة، قام الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري بكتابة استدعاء للإمام اليوسي، صاغه نظماً باسم الشيخ المكني يطلب فيه الإجازة له ولغيره من العلماء، فأجازهم بإجازة منظومة أيضاً، وقد شملت فقهاء طرابلس والشيخ أبا

(2) المنهل العذب، ص239 ـ 241.

(3) مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، الأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص295.

(4) مواهب الرحيم، ص347.

(5) الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، د. علي فهمي خشيم، ص37، 44.

الحسن علي الثوري الصفاقسي، وقد كتب الاستدعاء والإجازة على كتاب المحاضرات وهو من مؤلفات الإمام اليوسي[6].

يتضح من سرد شيوخه الذين أخذ عنهم أنه كون حصيلة علمية جيدة على الرغم من أنه لم يرتحل في طلب العلم، وأصبحت له مكانة اجتماعية مرموقة، قال عنه المؤرخ أحمد النائب: برع في علم الشريعة وعلوم التصوف، وكان خيراً، مرشداً هادياً، داعياً للحق ملازماً للطاعة، حسن الخلق لطيف الطباع، كريماً، مأوى للغريب، جامعاً للأخلاق الحميدة، ومن خيار عباد الله الصالحين المتمسكين بالسنة[7]، وحلاه ابن مخلوف بالعالم الماجد الفاضل، سلالة الأماجد الأفاضل، الولي الصالح العامل الشيخ سيدي عبد السلام المشتهر بالعالم[8] وصفة العالم لم أجدها في غير هذا المصدر، ولكني سمعتها تتردد على بعض الألسنة، ومهما يكن من أمر، فالرجل ذو مكانة علمية غير خافية، بدليل مؤلفاته، بيد أن جانب التصوف والتعمق في علومه قد غلب على صفته العلمية، يبدو ذلك واضحاً من النعوت التي أسبغت عليه، ويعود اختيار هذا الموضوع لبحث الجانب العلمي لهذا الشيخ من خلال كتاب تذييل المعيار، وقد نسبت إليه المصادر عدة مؤلفات، منها ما هو حقيقة من تأليفه، ومنها موضع شك، وفيما يلي بيان بذلك:

1 ـ فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم.

2 ـ تذييل المعيار، في الفتاوي.

3 ـ شرح على مختصر خليل، أو كتابة على المختصر.

4 ـ الإشارات لبعض ما في طرابلس الغرب من المزارات.

5 ـ أجوبة على الفاسي.

6 ـ الوصية الكبرى.

---

(6) تراجم ليبية، دكتور جمعة محمود الزريقي، وفيه بحث بعنوان لقاء الفقيه اليوسي مع الفقيه أحمد المكني في طرابلس منذ ثلاثة قرون، ص82 ـ 94.

(7) المنهل العذب، ص290.

(8) مواهب الرحيم، ص346.

نشير في البداية إلى أن الكتابين الأول والثاني، فتح العليم وتذييل المعيار هما من مؤلفاته، إذ أجمعت المصادر القديمة والحديثة على نسبتهما إليه، أما الكتاب الثالث، فقد ورد بعدة أسماء، منها: شرح على مختصر خليل، وكتابة على مختصر خليل، والصحيح من ذلك ما ذكره ابن غلبون المعاصر للمؤلف حيث قال: وله كتابة على المختصر زعم أنه اختصر بها شرح الشيخ عبد الباقي عليه[9]. والمقصود به الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني (ت1122هـ/ 1710م) له عدة كتب منها شرحه على المختصر وشرح على الموطأ[10]. وعبارة ابن غلبون يستفاد منها وجود الكتاب ونسبته إليه، بصرف النظر عن أهميته، وأما كتاب الإشارات فلم يرد ذكره إلا في دليل المؤلفين العرب الليبيين فقط، غير أن الأستاذ علي مصطفى المصراتي، قام بدراسة نقدية لهذا الكتاب وعرض مادته العلمية ونسبه إلى المؤلف[11].

أما ما ورد في دليل المؤلفين العرب الليبين من نسبة كتابين آخرين له، وهما: أجوبة على الفاسي، والوصية الكبرى، فالأول قد يكون مذكوراً في كتاب مختصر تاريخ الشيخ سيدي عبد السلام الأسمر، لمؤلفه سالم بن حمودة، وهو الذي اعتمده جامعو دليل المؤلفين، ولم تذكره مصادر أخرى، والكتاب الثاني لا أعتقد نسبته إليه، فلا يعرف في تاريخ ليبيا الثقافي مؤلف باسم الوصية الكبرى، إلا للشيخ عبد السلام الأسمر رحمه الله[12]، وله أيضاً الوصية الصغرى، وهي التي نقلها الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري في كتابه (فتح العليم)، وعنه نقلها محمد مخلوف في كتابه (مواهب الرحيم في مناقب مولانا الشيخ سيدي عبد السلام بن سليم)[13] وهو اختصار لكتاب الشيخ كريم الدين البرموني، بعنوان (تنقيح روضة الأزهار ومنية السادات الأبرار) في مناقب سيدي

---

(9) التذكار، ص237.

(10) معجم المؤلفين، ص228/ 5.

(11) مؤرخون من ليبيا، ص295.

(12) يراجع الوصية الكبرى، للشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري، ط. مكتبة النجاح طرابلس ـ ليبيا ـ د. ت.

(13) مواهب الرحيم، ص255 ـ 287.

عبد السلام الأسمر[14] وربما اعتبرها البعض من مؤلفات الشيخ المترجم له، لأنه نقل الوصية الصغرى ضمن كتابه (فتح العليم)، ومن يدري فلعل له مؤلفات أخرى قد يكشف الزمن عنها.

وبهذه المناسبة نقوم بتصحيح خطأ ورد في كتاب أعلام ليبيا ودليل المؤلفين العرب الليبيين، فقد ترجم المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي لعلمين يحملان اسماً متقارباً، وهما: عبد السلام بن صالح بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر (ص217)، ولم يذكر تاريخ ميلاده ووفاته، ويبدو من ذكر شيوخه أنه أخذ عن علماء في المشرق والمغرب، دون ذكر مصدر المعلومات، وفي صفحة 219 ترجم لعلم اسمه: عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهو المترجم له هنا، حيث ذكر أنه ولد بتاجوراء، وأخذ العلم بطرابلس، ولم تكن له رحلة، ونسب إليه كتاب تذييل المعيار، وكتاب فتح العليم، واعتمد في الترجمة على ما ورد في كتاب التذكار لابن غلبون، والمنهل العذب لأحمد النائب[15] والفرق بينهما في الاسم، الأول: عبد السلام بن صالح بن عثمان. . .الخ، والثاني: عبد السلام بن عثمان، وجاء دليل المؤلفين ليعتمد على هذه المعلومات، بل يحرفها ويوحد اسمهما، فترجم للأول تحت رقم 148 باسم عبد السلام بن عثمان التاجوري، ونسب إليه تذييل المعيار وفتح العليم وشرح على مختصر خليل، وترجم للثاني تحت رقم 149، باسم عبد السلام بن عثمان بن عز الدين. . . الخ، والحقيقة أن هاتين الترجمتين لشخصية واحدة، وهو عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر الفيتوري.

ومنشأ الخطأ في ذلك الترجمة المحرفة التي وردت في شجرة النور الزكية تحت رقم 1243، وفيها: أبو محمد عبد السلام بن صالح بن عثمان بن عز

---

(14) يعتبر كتاب مواهب الرحيم الذي ألفه الشيخ محمد مخلوف اختصاراً لكتاب تنقيح روضة الأزهار الذي يعد اختصاراً لكتاب الشيخ كريم الدين البرموني، انظر فتح العلي الأكبر، ص170.

(15) أعلام ليبيا، للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص217، 219.

الدين. . . ثم ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم، وهم علماء من المغرب وتونس ومصر، ثم قال: ألف فتح العليم في ترجمة جده عبد السلام بن سليم، لم أقف على وفاته[16]. والغريب أن صاحب شجرة النور قد ذكر اسم المترجم له صحيحاً في كتابه (مواهب الرحيم)، وقد اعتمد على كتابه (فتح العليم)، فقال سيدي عبد السلام المشتهر بالعالم ابن الشيخ الصالح سيدي عثمان، ابن الشيخ الصالح سيدي عز الدين، ابن الولي الصالح الكامل سيدي عبد الوهاب، ابن قطب الأقطاب سيدي عبد السلام بن سليم، ثم ذكر بعض شيوخه ومن ضمنهم الشيخ علي الفرجاني الذي درس على عدد كبير من الشيوخ في الغرب والشرق[17]. وعندما وضع الترجمة في شجرة النور تحولت كلمة الشيخ الصالح، إلى بن صالح، فصار الاسم: عبد السلام بن صالح، وتحول شيوخ شيخه علي الفرجاني، إلى شيوخه، فبان الأمر وكأنه شخصية أخرى، لولا ارتباطها بتأليف كتاب فتح العليم، لذا اعتبرها الشيخ الطاهر الزاوي شخصية مستقلة عن التي ورد ذكرها في التذكار والمنهل العذب، فترجم له مستقلاً عنها، وتبعه دليل المؤلفين، وذلك مرجع الخطأ، فهو شخصية واحدة فقط، وقد ضبط ذلك صاحب معجم المؤلفين فلم يترجم إلا لعلم واحد منهما وهو الصحيح فيما نقل[18].

تميزت شخصية الشيخ عبد السلام بن عثمان بالتصوف، وهو الغالب عليه فيما يظهر من الدراسات التي قام بها الأستاذ علي مصطفى المصراتي لكتابيه، (فتح العليم) و(الإشارات)، حيث استعرض مادتهما العلمية مع التحليل والتعليق، وانتقد المؤلف في بعض الآراء التي قالها، وبعض الروايات التي سردها، وأغلبها في مجال الكرامات وخوارق العادات التي نقلها في كتابيه

(16) شجرة النور الزكية ص318/ 1.

(17) مواهب الرحيم ص346.

(18) معجم المؤلفين، لم يرد به إلا مؤلف واحد باسم عبد السلام بن عثمان التاجوري الطرابلسي المالكي، ت1139هـ 1727م، له كتاب في الفتاوي سماه تذييل المعيار وفتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، ولم يذكر شخصية أخرى ولو باسم مشابه، ص228/ 5.

لبعض الأولياء ممن ترجم لهم، والتصديق بها دون إعمال الفكر، أو الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور، وبالمقابل أشاد به في بعض المواقف، لقيامه بتسجيل بعض الوقائع التاريخية، والترجمة لبعض الرجال من غير المتصوفة، وقد حمد له ذلك الصنيع إذ حفظ لنا جوانب مهمة من التاريخ كادت أن تغفل لولا كتابته، ومع ذلك أشار في ثنايا بحثه، وهو يقلب كتاب فتح العليم، عندما قال: وينتقل الكاتب المؤرخ إلى ضفة التشريع والفتيا، ويغلب عليه هنا جانب التحقيق في مسائل الفقه والتصوف، أو علاقة بعض التصرفات الصوفية بالأمور الفقهية، ويستند إلى كتاب المعيار للونشريسي في بعض النقاط[19]. وبذا يتضح أن كتاب (فتح العليم) على الرغم من أنه مخصص لدراسة وترجمة شخصية صوفية، وهو عبد السلام الأسمر، إلا أنه يتضمن بعض المباحث الفقهية، يستعين المؤلف فيها بأكبر مؤلف في الفتاوي، وهو كتاب المعيار الذي قام بتذييله، ومما يؤكد هذه الحقيقة، هو قيام الوزاني مؤلف كتاب (المعيار الجديد)، (1266 ـ 1342هـ) بنقل كلامه في بداية نوازل الصلاة، حيث قال: من خط بعض الأصحاب ما نصه: الحمد لله، من كتاب فتح العليم في مناقب سيدي عبد السلام بن سليم رضي الله عنه أنه كان عادته تمكين صلاة الصبح حتى يتمكن وقتها. . .[20] وفي ذلك دليل على أن الكتاب فيه من الفقه الجيد، وأن بعض علماء المغرب قد اعتمدوه.

وهكذا كانت حياة الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، العالم الجليل والفقيه البارع، والصوفي المتمكن، والمؤرخ المخلص لبلاده وعلمائها وشيوخها، الذين بدأ بالتحصيل العلمي عليهم، ولم تكن له رحلة، ولكنه استفاد كثيراً من الطارئين على البلاد، حيث التقى أكثر من عالم وفقيه، ومنهم من أجازه، وساهم في الحركة العلمية بتأليف أكثر من كتاب في مجال الفقه والتاريخ

---

(19) مؤرخون من ليبيا، ص293.

(20) يراجع كتاب المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، تأليف العلامة المدرس المفتي بفاس أبي عيسى سيدي المهدي الوزاني، ت1342هـ، قابله وصححه الأستاذ عمر بن عباد، ص242/ 1، ط وزارة الأوقاف المغرب 1996ف.

والتراجم والتصوف، فكان ركناً من أركان الحركة الثقافية في عصره، وعندما حان الأجل المحتوم، انتقل إلى رحمة الله تعالى، ليلة الثلاثاء 5 شوال 1139هـ الموافق 27/ 5/ 1726[21] عليه رحمة الله تعالى، ودفن في تاجوراء.

ثانياً: كتاب تذييل المعيار

ورد اسم الكتاب بهذه الصيغة في أقدم مصدرين للتاريخ الليبي، التذكار لابن غلبون، وهو معاصر للمؤلف، والمنهل العذب لأحمد النائب، وعنهما نقلت المصادر الحديثة، ومن المؤسف أن النسخة الوحيدة المعروفة لهذا الكتاب في مكتبة الأوقاف بطرابلس هي مبتورة الأول، ولهذا لم نتمكن من التأكد من الاسم الذي ورد بها، فربما يكون ذيل المعيار بدلاً من التذييل، وهو الذي اشتهر لدى المؤلفين، وقد يكون الاسم مسجوعاً على النحو الذي أطلقه على كتابيه (فتح العليم) و(الإشارات)، والأمل في ظهور نسخة أخرى تعين على توضيح الاسم ومقدمة المؤلف، والمادة العلمية التي بدأ بها الكتاب.

غير أن المؤلف قد ربط كتابه بكتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، المعروف اختصاراً باسم المعيار، وهو من تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، المتوفى في فاس سنة 914هـ، وهو من كبار العلماء في الغرب الإسلامي، ولد في غرب الجزائر حوالي عام 834هـ/ 1431م، ونشأ في تلمسان، وتلقى العلم على فقهاء المغرب الأوسط، وبعد بلوغه سن الأربعين انتقل إلى فاس، وأخذ عن بعض علمائها، ثم تولى التدريس بها، وألف مجموعة من الكتب القيمة من أشهرها كتاب المعيار[22].

يضم معيار الونشريسي مجموعة كثيرة من الفتاوي الصادرة عن علماء

---

(21) تاريخ الوفاة متفق عليه في جميع المصادر منها، التذكار ص237، معجم المؤلفين ص228/ 5، الخ...

(22) مقدمة الأستاذ الدكتور محمد حجي، لكتاب المعيار للونشريسي، ص د، الجزء الأول نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، 1401هـ ـ 1991م.

المالكية في المسائل التي عرضت عليهم، وأغلبها إن لم نقل جميعها لحوادث وقعت بين الناس في زمن الونشريسي وقبله، وهي ليست مسائل فقهية افتراضية؛ ولهذا يطلق عليها النوازل لوقوعها فعلاً، وقد صدرت تلك التفاوي من متأخري الفقهاء ومتقدميهم من فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي، من تلاميذ الإمام مالك إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين، وقد اعتمد المؤلف على ما تضمه مدينة فاس من مكتبات ضخمة فيها الكثير من اجتهادات فقهاء المغرب والأندلس، أما فتاوي فقهاء المغرب الأوسط والأدنى، فقد اعتمد في نقلها على مصادر قليلة، منها نوازل البرزلي القيرواني (ت 844هـ) وكتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي المغيلي (ت 883هـ)[23]. كما يضم الكتاب مجموعة من الأبحاث والمؤلفات والرسائل الصغيرة في مواضيع محددة، ولهذا لا نجد في معيار الونشريسي فتاوي صادرة عن فقهاء القطر الليبي، إلا من كان منهم يعيش في تونس أو الجزائر، أمثال أحمد بن نصر الداوودي (ت 402هـ)، وعبد الحميد بن أبي الدنيا الصدفي (ت 684هـ)، وقد يكون ذلك سبباً في تأليف كتاب تذييل المعيار، والاستدراك عليه، حتى يغطي النقص الوارد في معيار الونشريسي لعدم نقله للمسائل التي أفتى فيها فقهاء ليبيا في تلك الفترة، وقبل أن نحاول تقييم الكتاب ومناقشة الآراء التي قيلت في الحط منه والتقليل من شأنه، نقوم باستعراض المادة العلمية التي يضمها، ومنهج المؤلف وطريقته في تقسيم أبوابه، وذلك على النحو التالي:

ثالثاً: منهج الكتاب وموضوعاته

لا يوجد في الوقت الحالي سوى نسخة وحيدة ـ كما سلف القول ـ مكونة من مجلدين، المجلد الأول مبتور البداية، وبالتالي لم نصل إلى مقدمة المؤلف، التي عادة ما يذكر فيها اسم الكتاب والباعث على التأليف، أو الغرض منه ومنهجه في التأليف أو الطريقة التي اختارها في الكتابة، والمصادر التي

(23) مقدمة كتاب المعيار، المصدر السابق، ص و.

اعتمد عليها، وربما يذكر فيها أيضاً الرغبة التي تلقاها لوضعه، أو أنه قام بإهدائه إلى أحد الحكام أو العلماء، على ما جرت به عادة المؤلفين في تلك الآونة، وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في إلقاء الضوء على الكتاب، كل ذلك غاب عنا مع ضياع المقدمة، وليس ذلك فحسب، بل يضم الجزء المبتور الفتاوي المتعلقة بالطهارة، فهي التي يبدأ بها عادة في كتب النوازل، وإلى أن يتم العثور على نسخة كاملة، نكتفي بدراسة ما وجد من الكتاب، وهو الجزء الغالب والأعم.

تبدأ النسخة الموجودة بمسائل الاستقبال، والمقصود بذلك استقبال القبلة، يليها مسائل فرائض الصلاة، ومسائل القيام، وباب جامع في الصلاة، ومسائل النقل، ومسائل سجود التلاوة، والمسائل المتعلقة بالمساجد والأئمة وصلاة الجماعة، ومسائل الاستخلاف، ومسائل قصر الصلاة، ومسائل الجمع في السفر، ومسائل الجمعة، ومسائل العيدين والاستسقاء والكسوف، ومسائل الجنائز، وفصل في كيفية تغسيل الميت، وكتاب الزكاة، ومسائل مصرف الزكاة، ومسائل زكاة الفطر، وكتاب الحج، وكتاب مسائل الذكاة، وكتاب الأطعمة والأشربة، وكتاب الأضحية والعقيقة، وكتاب مسائل الأيمان والنذور، ومسائل الجزية، وكتاب النكاح وتوابعه، ومسائل الصداق، ومسائل الجهاز، ومسائل الوليمة، ومسائل القسم للزوجات، ومسائل النشوز، وباب جامع لمسائل من الخلع وتوابعه، وكتاب الطلاق، وكتاب المفقود والغائب والمعسر بالنفقة، وكتاب النفقات، وكتاب الرضاع، وكتاب الحضانة، وكتاب البيوع، وهو آخر المجلد الأول.

أما المجلد الثاني: فيبدأ بباب جامع لمسائل البيوع، ثم مسائل السلم، ومسائل القرض، وكتاب الرهن، وكتاب التفليس، وكتاب الحجر، وكتاب الحوالة والضمان، وكتاب الشركة، وكتاب الإيداع، والمقصود به الوديعة، وكتاب العارية، وكتاب الوكالة، ومسائل في الاستلحاق، وكتاب الغصب والتعدي وكتاب الشفعة، وكتاب القسمة، وكتاب القراض، ومسائل كراء الدواب، وكتاب الجعل والكراء، وكتاب إحياء الموات، وكتاب الوقف،

وكتاب الهبة والصدقة وسائر التبرعات وهدية الثواب، وكتاب القضاء، وكتاب الشهادات، ومسائل الحيازة، وكتاب الدماء، وكتاب البغي والحرابة، وكتاب الزنى، وكتاب القذف والسرقة، وكتاب الشرب، وكتاب العتق، وكتاب التدبير، وكتاب الولاء، وكتاب الوصايا، وكتاب المواريث والفرائض، ثم كتاب الجامع لمسائل متفرقة من أبواب شتى، الباب الأول في ذكر آداب تلاوة القرآن، والباب الثاني في ترتيب السور، والباب الثالث في كيفية نزول القرآن، والباب الرابع في أخذ الصحابة القرآن، ثم نقل تأليفاً صغيراً لسيدي العربي الفاسي في شهادة اللفيف (ص216 ـ 233) وأعقب ذلك بمسائل ملتقطة من رحلة العياشي، وفي ختام هذا المجلد ذكر اسم الناسخ وهو أحمد بن محمد بن محمد بن زاوية، لصالح سيدي عبد الكريم بن أحمد العسوسي، وهو أحد قضاة مدينة طرابلس (ت 1189هـ).

يلاحظ على منهج المؤلف في جمعه مادة الكتاب قيامه بتقسيم الموضوعات إلى أبواب وكتب ومسائل وفصول، وهو لم يلتزم نهجاً واحداً، فإلى جانب الأبواب توجد أبواب جامعة، وكذلك كتب جامعة، كما أنه لم يستعمل مصطلح النوازل كما جرت به عادة المؤلفين في فقه الفتاوي وجمعها، واستعمل بدلاً منها كلمة مسائل وهي مرادفة لها، ومن قواعد التأليف قديماً أن يضع المؤلف باباً جامعاً في نهاية الكتاب يخصصه للمسائل التي لا تندرج تحت الأبواب السابقة ولكنها ضرورية لا يستغنى عنها، وقد سلك المؤلف ذلك على الرغم من أنه صنف ثلاثة أبواب جامعة، فوضع في نهاية الكتاب كتاباً جامعاً لمسائل متفرقة من أبواب شتى، وخصصه لعلوم القرآن فقط، وبذلك لا يطابق العنوان الذي وضع له، وعلى غرار معيار الونشريسي نقل تأليفاً صغيرة لأحد علماء المغرب في شهادة اللفيف، وهو مما لا يستغنى عنه في كتب النوازل السابقة على تذييل المعيار، واللاحقة عليه كالمعيار الجديد للوزاني، حيث يقوم المؤلف بنقل المباحث والرسائل والتآليف الصغيرة ضمن كتابه إذا تعلقت بالموضوع الذي يعالجه، أو تعلقت بالفتوى به، ومثال ذلك ما فعله الشيخ عليش في كتابه، حيث أجاب عن سؤال وجه إليه، فنقل في إجابته كتاب الشيخ

محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب (ت 954هـ) الذي وضعه في مسائل الالتزام[24]، ثم ختم الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري الكتاب بنقل بعض المسائل التي التقطها من رحلة العياشي، ويبدو أنها من ضمن الفتاوي التي رآها صالحة لتكون في مؤلفه.

هذه نظرة عامة على المنهج الذي اتبعه مؤلف كتاب تذييل المعيار، وهي خاطفة وسريعة، ودون تعمق، نظراً لأن الكتاب ما زال مخطوطاً، ويحتاج الأمر إلى دراسة الفتاوي التي قال بها المؤلف نفسه، والتعليقات التي أوردها على الفتاوي المنقولة، حتى يمكن معرفة مدى مساهمته في فقه النوازل، ولم يتقصر عمله على الجمع والترتيب، واعتقد أن المعلومات التي ذكرت تكفي للتعريف بالكتاب وموضوعاته، وهو القصد من البحث، وإذا تم تحقيق الكتاب، وهو ما نرجوه مستقبلاً، فمثل تلك الدراسة الفقهية مطلوبة.

رابعاً: النقد الموجه للكتاب

رحم الله المؤرخ محمد بن خليل بن غلبون، وأحسن له الجزاء على ما قام به من ترجمة للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري في كتابه (التذكار)، على الرغم من أن المؤرخ لم يكن راضياً عنه وعلى مؤلفاته، وتلك موضوعية يشكر عليها، وهي مفقودة في وقتنا الحاضر، بدأ المؤرخ الترجمة بقوله: وممن كان بها من العلماء من أهلها الشيخ عبد السلام بن عثمان... وألف كتاباً في الفتاوي سماه (التذييل) زعم أنه ذيَّل به المعيار، وجمع فيه من الغث والسمين شيئاً لم يسبق به[25]، وهذا دليل عدم رضاه على التأليف، بل يدل على التقليل من شأنه، وإن كانت العبارة تدل على وجود مسائل فقهية جيدة في كتاب تذييل المعيار، لأنه أشار إلى السمين والغث، ويفهم من مجمل عبارته أن الكتاب لا

(24) نقل الشيخ محمد عليش في كتابه فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك، كتاب الإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، تحرير الكلام في مسائل الالتزام، ص217 ـ 374، الجزء الأول، ط دار الفكر، د.ت.

(25) التذكار، ص237.

يصلح أن يكون ذيلاً للمعيار وليس من مستواه، على الرغم من أن مؤلفه حاول جمع الكثير من فتاوي المتأخرين عن عصر الونشريسي، منها على وجه الخصوص الفتاوي الصادرة عن فقهاء طرابلس الغرب.

ويعيب المؤرخ ابن غلبون على المؤلف ميله إلى التصوف وتصديقه للكرامات المنسوبة إلى الأولياء والصالحين، وما لهم من شطحات وتأويلات تتناقض مع الشرع ولا يصدقها العقل، ووجه النقد إلى كتاب المؤلف (فتح العليم) أيضاً حيث قال: تعرض فيه لما في البلد من صالحين، واعتمد في وفاتهم وخصائصهم على أخبار عوام المتفقرة، وهذا النقد موجه إلى المنهج الذي اتبعه المؤلف، إذ يعتمد على أقوال العوام في ترجمة الأعلام الذين ذكرهم في كتابه، وأنه غير دقيق في التأكد من المعلومات التي ينقلها، ولا يستخدم العقل في روايتها مما يتنافى مع الشرع، ويكشف المؤرخ عن مآخذه على الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهي تتعلق بشخصه وآرائه، فيقول: وله حيل في المعاملات تدل على عدم اتقائه، وكان يميل إلى نصرة الطائفة المتفقرة المبتدعة، ويحتج لبدعهم بما لا يشك في بطلانه من له أدنى مسكة من عقل، وإياه اعتمدت الفرقة المتفقرة، حتى إنهم إن احتج عليهم بحديث أو آية عارضوا بالشيخ المذكور[26].

ينحصر النقد الذي وجهه المؤرخ ابن غلبون إلى المؤلف الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، في ثلاثة مآخذ وهي: الأخطاء المنهجية في مؤلفاته، (تذييل المعيار) و(فتح العليم) و(اختصار شرح المختصر)، وتحيزه لأهل التصوف ووقوفه معهم بإجازة الأفعال التي يقومون بها على الرغم من معارضتها للشرع، واستعمال الحيل الفقهية في مجال المعاملات، ولست أدري هل الحيل المشار إليها قد وردت في كتاب تذييل المعيار، أو من الفتاوي التي كان يصدرها للناس، وهو الأقرب ـ إن كانت التهمة صحيحة ـ لأن المؤرخ كان معاصراً للمؤلف، فربما شاهد أو سمع شيئاً من ذلك، وحبذا لو أفاض ابن

(26) التذكار، ص237.

غلبون في ذكر تلك الحيل أو الإشارة إلى الكتب الواردة فيها، ومع ذلك يبقى اتهاماً إلى أن يحقق، ولعل المصادر التاريخية تكشف لنا مستقبلاً صحة هذا الاتهام أو نفيه، فلو حققت كتبه لعرفنا المزيد من المعلومات.

ومع هذا النقد الذي وجهه ابن غلبون للمؤلف، فقد اعتبره من العلماء، يتضح ذلك من العبارة التي بدأ بها ترجمته، كما أنه نفى عنه ما يفعله عوام المتصوفة من أفعال تخالف الشرع، بل وصفه بأنه منسوب للعلم ومشتهر بالعدالة، جاء ذلك صريحاً في المناقشة التي دارت بين المؤرخ وتلميذ الشيخ عبد السلام، وهو الشيخ محمد النعاس، وقد حرص المؤرخ أن يذكرها بتفاصيلها في كتابه (التذكار)[27]. ويبدو لي من ذلك كله أن الخلاف بين المؤرخ والمؤلف يدور حول المنهج والقيمة العلمية لمؤلفات الشيخ عبد السلام، وهذا الخلاف يغذيه ويزيد من حدته الجفاء المعروف بين الفقهاء والمتصوفة، الذي قد يصل أحياناً إلى درجة العداء، وهو معروف في تاريخ الثقافة الإسلامية، ومنشأ ذلك أن المسلم يسعى دائماً إلى الثواب، وكل حسب عمله في الدنيا، هناك من يقف عند التكاليف الشرعية المفروضة فلا يزيد عليها، وهناك من يرغب في المزيد بالتقرب إلى الله تعالى، فاستعمل الأولون العقل ووقفوا عند حدود الأحكام الشرعية، واستعمل الآخرون القلب ومشاعره في الوصول إلى الله تعالى، فالطريق الأول سلكه الفقهاء، والثاني سلكه المتصوفة، ومن هنا نشأ الجفاء بينهم، وفي تاريخ ليبيا الثقافي وقائع عديدة أشرت إلى طرف منها في دراسات سابقة[28]. وقد يفسر بعض الناس ذلك الخلاف بين المؤرخ والمؤلف إلى المعاصرة التي تقتضي المنافرة، وهو مستبعد في هذه الحالة، بدليل قيام المؤرخ بالترجمة لحياة المؤلف وذكر مؤلفاته ونقده لها ولآرائه ومسلكه الصوفي، فلو حصل التنافر الشديد لغض الطرف عنه ولم يذكره في كتابه، أو لما أدلى فيه بشهادة حسنة.

يلاحظ أن بعض الباحثين ممن تناولوا ملاحظات ابن غلبون على

---

(27) التذكار، ص239.

(28) مقدمة كتاب حاوي العقول، لكاتب البحث.

المؤلف، قد اختلقت مواقفهم، فالمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي توقف عن الخوض في ذلك، ونقل كلام أحمد النائب الذي أشاد بالمؤلف، ونعته بعدة أوصاف حميدة، ووصف كتاب تذييل المعيار بأنه من التصانيف المفيدة، ثم نقل كلام ابن غلبون المشار إليه، وعقب على ذلك قائلاً: وكلام ابن غلبون صريح في التعريض بالشيخ عبد السلام بأنه غير أمين على العلم، صريح في أنه يناصر المبتدعة حتى أصبح حجة لهم فيما يبتدعونه، وصريح في أنه يحتال في المعاملات، ونقلت كلام كل منهما ليختار القارىء لنفسه ما يحلو[29]. ولعل هذا التعليق المختصر والدقيق يشير بطرف خفي إلى ميله للنقد الموجه للمؤلف، ولكنه لم يجزم بذلك.

أما الأستاذ على مصطفى المصراتي الذي قام بدراسة كتابين من كتب الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهما: (كتاب الإشارات)، و(كتاب فتح العليم)، ومجالهما التراجم والسير الذاتية، فقد انتقد المؤلف كثيراً، وخاصة في مجال الكرامات حيث يقول: وعندما تقرأ مستعرضاً ما شحن به كتابه هذا من ذكر خوارق العادات والأمور العجاب يستغرقك الاستغراب، وترفض هذا لمنافاة الكثير منه لنصوص الشرع وروح التشريع والمنطق التشريعي، وتؤكد صدق موقف العالم الناقد، والمؤرخ الحصيف المتحرر ابن غلبون عندما تصارع مع النعاس التاجوري وأمثال هؤلاء، ودفاعه عن روح الشرع ومنطق التشريع[30]، ولكنه ـ أي الأستاذ المصراتي ـ في مواطن أخرى ينصف المؤلف ويشيد بجهده، وخاصة ما قام به من ذكر لحقائق تاريخية مفيدة، وإنصافه لبعض الأعيان من غير المتصوفة، بالكتابة عنهم والتأريخ لحياتهم، ولا ينكر الفائدة من هذه المؤلفات، ومن خلال دراسته للكتابين استخلص عدة معلومات مفيدة تغطي نقصاً في مصادر أخرى، أو تؤكد ما ورد بها، وخاصة في مجال تراجم الأعلام من فقهاء وعلماء وحكام، على الرغم من اختلاطها بروايات قد لا يصدقها العقل، وقد أشار الأستاذ المذكور إلى ذلك عندما قال: والدارس

---

(29) أعلام ليبيا، ص220.

(30) مؤرخون من ليبيا، ص285.

لكتاب فتح العليم، يلحظ أن الفوائد التاريخية والحقائق الاجتماعية، ونقاط السير والمناقب يكتنف كل ذلك، أكوام مهولة من الأساطير والخرافات والمبالغات والمرويات التي لا يمكن أن تقبل على علاتها[31].

وفي شهادته إشارة واضحة إلى وجود فوائد وحقائق تعود بالنفع على الباحثين في تاريخ الحركة الثقافية في ليبيا، ومعلومات تاريخية قيمة تكشف بعض الأمور التي تغيب في مصادر أخرى، وتلك الفوائد يمكن انتشالها من هذا الكم الهائل من المرويات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو التي لا يقبلها العقل، فالأمر يحتاج إلى غربلة، ولعل أجمل وصف لهذا النوع من التراث الصوفي، ما عبر عنه الأستاذ أحمد أمين عندما قال «فقد غرقت فيه حبات الدر في بحار من الكرامات والمعجزات»[32].

ذلك فيما يخص كتابيه: فتح العليم والإشارات، أما فيما يتعلق بكتاب تذييل المعيار، فهو كتاب فقه ولا علاقة له بالتصوف، ولا يُستغرب أن يوجد فيه بعض الإشارات أو الدلالات الصوفية، وقد جمع المؤلف في هذا الكتاب عدة فتاوى صادرة عن فقهاء المغرب العربي، مما وصل إلى علمه، أو تحصّل عليه ولا نحاسبه على عدم الشمول وهو لم يرحل عن طرابلس الغرب، ويلاحظ أن بعض الفتاوى والمباحث التي نقلها قام بجمعها بعض المؤلفين الآخرين في مؤلفاتهم أو أشاروا إليها، وفي ذلك دليل على صحتها وقوة أحكامها، ولكن الفتاوى التي صدرها فقهاء ليبيا، فيعود إليه الفضل في جمعها، ولولاه لضاعت هذه الآثار الفقهية، والتي تدل على وجود حركة فقهية في القطر الليبي آنذاك، فقد نقل مسائل أفتى فيها الشيخ محمد الصالح الحضيري، ولعله الأوجلي فله كتاب في الفتاوى، وهو معاصر للمؤلف[33]، والفقيه محمد بن مساهل الطرابلسي، والشيخ محمد بن أحمد الإمام، والشيخ أحمد بن محمد القصري،

---

(31) مؤرخون من ليبيا، ص290.

(32) ظهر الإسلام، الأستاذ أحمد أمين ص172/ 4.

(33) له كتاب السدير الفاتح المنتخب، وهو في الفتاوي، حققه الأستاذ محمد بشير سويسي، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998م.

والفقيه عبد اللطيف بن أبي النور، ناظر زاوية مولاي محمد في طرابلس، وهذه حصيلة تصفح أولى للكتاب فقد يوجد غيرهم، وبذلك أدى خدمة جليلة لا يستهان بها، ونحن بحاجة إلى معرفة التاريخ الثقافي في كل المجالات، وبالدرجة الأولى الإجتهاد الفقهي ومدى ارتباطه بالمدارس الفقهية في العالم الإسلامي.

أما ملاحظة ابن غلبون المتعلقة بقيام المؤلف بجمع الغث والسمين في كتابه، فكل المؤلفات التي تعتمد على جمع المادة العلمية، مثل كتب الفتاوى والنوازل، تتعرض لهذا النوع من النقد، فقد حدث ذلك للونشريسي من المعيار، حيث وجه له الفقهاء المتأخرون نقداً مفاده: اشتمال المعيار على فتاوى ضعيفة دالة على تصور باع أصحابه[34] ومع ذلك حظي كتابه بمكانة خاصة في فقه النوازل لدى العلماء، ويقع كثيراً الاستدلال به لاشتماله على مجموعة كبيرة من المسائل وأجوبتها، وبعض الأبحاث المفيدة قام بجمعها من فقهاء عصره، وعصر من سبقه في المغرب والأندلس وإفريقية.

لذلك، حاول الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري أن يحذو حذوه، ويقوم بجمع فتاوى المتأخرين من فقهاء المغرب العربي، ويضم إليها بعض المباحث الفقهية. ومن الطبيعي أن يضيف إليها اجتهاده الشخصي، واجتهاد معاصريه من فقهاء طرابلس الغرب، ويجعل من ذلك كله ذيلاً لكتاب المعيار، يستدرك فيه ما يغطي الفترة الزمنية من وفاة الونشريسي (914هـ) إلى عصر المؤلف القرن الحادي عشر وأوائل الثاني عشر الهجري، وهذا العمل لا يمكن أن يكون عديم الفائدة. وعندما استعرضنا أبواب الكتاب ومباحثه، وجدنا تغطيته لكل جوانب الفقه من عبادات ومعاملات وميراث وأحكام الحدود وعلوم القرآن، وفي ذلك كله مسائل تعبر عن اجتهادات أصحابها، وارتباط الفقه في ليبيا بالقضايا الفقهية التي تثار في دول المغرب العربي، وهو صاحب المبادرة

(34) مقدمة كتاب المعيار، ص ح.

الثانية بعد الونشريسي الذي حاول جمع اجتهادات الغرب الإسلامي في مجال الفتوى، يليها المحاولة الثالثة للشيخ الوزاني في منتصف القرن الرابع عشر الهجري حيث ألف كتاب (المعيار الجديد)، لذا يجب علينا أن نحمد عمله ونكبر فيه الجهد المبذول والمحاولة الجادة والمفيدة في جميع المجالات، والروح العلمية التي جعلته يواكب الحركة الفكرية في قضايا الفقه واجتهاداته.

ويبدو لي أن الشيخ ابن غلبون المؤرخ، هو فقيه متمكن دون شك، وله رحلة إلى الأزهر الشريف، حيث نال قسطاً وافراً من العلم، ثم عاد إلى وطنه، يدلنا على ذلك القضايا الفقهية التي أثارها خلال كتابه الوحيد (التذكار). فهو لم يؤلف غيره فيما نعلم[35]. وليته ساهم في مجال الفقه والأحكام الشرعية، ولعل الأيام تكشف لنا عن شيء من ذلك، ومع ذلك فهو من المنتقدين لمن تصدوا للتأليف، فلم يقتصر على نقد مؤلف ذيل المعيار، بل انتقد الشيخ أبا الحسن علي عبد الصادق، وهو من معاصريه، ومن كبار العلماء، له مؤلفات عديدة ما زالت مخطوطة حتى الآن، ونسخها موجودة في المغرب والمشرق[36]. قال عنه ابن غلبون في ترجمته: كان ـ رحمه الله تعالى ـ يميل لجمع المسائل دون تحرير، فكلمته في ذلك، فقال: قصدي حفظ الدين ونقل أقاويل العلماء، فالله تعالى يتقبل عمله ويحسن ثوابه[37]. وفحوى النقد الموجه لابن عبد الصادق هو نقله بعض المسائل الفقهية وأدراجها في مؤلفاته دون التأكد من موافقتها للمشهور من المذهب، أو لما جرى به العمل، أو عدم استنادها على الأقوال الصحيحة،

---

(35) حقق الأستاذ الدكتور السائح علي حسين نسبة بعض الكتب إلى الشيخ محمد بن خليل بن غلبون مؤلف كتاب التذكار، واتضح له أنه لم يؤلف غيره، وما نسب إليه هو لحفيده الذي يحمل اسم محمد بن خليل بن محمد بن غلبون، انظر التحفة في علم المواريث، تحقيق الأستاذ المذكور، نشر كلية الدعوة الإسلامية 1990م.

(36) وقفت على نسختين من كتابه شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، في الخزانة الصبيحية بمدينة سلا بالمغرب، تحت رقم 351، 24، وذكر المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي أنه وقف على نسخة مخطوطة من هذا الشرح في المدينة المنورة، التذكار، هامش رقم (1) ص247.

(37) التذكار، ص248.

فرد عليه الشيخ المنتقد بأن القصد من جمع المسائل هو حفظ أقوال العلماء ولو كانت ضعيفة أو لا تستند على المشهور من المذهب، وفي ذلك حفظ للدين، فالمسائل الشرعية فيها أقوال كثيرة تدل على اجتهاد الفقهاء، والفقيه الجيد هو الذي يشير إلى أقوال الفقهاء ثم يرجح منها ما يشاء، أو يترك للقارئ أن يختار منها ما قوي دليله أو كثر قائله، وما عسى ابن غلبون أن يقول عن المؤلفات الطويلة في فقه الإمام مالك، كالذخيرة للقرافي، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد، وقد جمعا فيهما كل أقوال من سبقهما من الفقهاء، لذلك جاءت في مجلدات ضخمة.

وما دمنا في الحديث عن كتاب تذييل المعيار، فلا بُدَّ أن نشير إلى تجربة لاحقة عليه قام بها أحد علماء المغرب، وهو الشيخ العلامة أبو عيسى محمد المهدي الوزاني، الذي ولد بوزان سنة 1266هـ ـ 1850م حيث ألف كتاباً جمع فيه فتاوي المتأخرين من علماء المغرب العربي، اقتفى فيه أثر الونشريسي، وأطلق عليه (المعيار الجديد)، وكان أكثر جمعاً للمادة العلمية، إذ بلغت مجلداته أحد عشر في طبعته الحجرية الصادرة سنة 1329هـ ـ 1911م، وأعادت وزارة الأوقاف طباعته من جديد، والجدير بالذكر أن الوزاني نقل عدة مسائل أفتى فيها فقهاء ليبيا، وضمنها في كتابه، منهم الشيخ محمد كامل بن مصطفى نقل من كتابه (الفتاوي الكاملية في الحوادث الطرابلسية)، وأبو الحسن علي بن عبد الصادق عن كتابه (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، كما نقل عن الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، ولكن عن كتابه (فتح العليم)[38]. ويبدو أن الوزاني لم يطلع على كتاب (تذييل المعيار)، على الرغم من رحلته من فاس إلى تونس سنة 1323هـ ـ 1904م، ويخيل إليَّ أنه لو اطلع عليه لنقل منه ما وافق منهجه الذي سار عليه في المعيار الجديد، ونقل الوزاني عن التاجوري وابن عبد الصادق، دليل على مكانتهما الفقهية، وهما من انتقدهما

(38) المعيار الجديد للوزاني، ص76/ 3، ص189/ 21 ص242/ 1، وانظر البحث الذي قمت بإعداده بعنوان «إطلالة على كتاب المعيار الجديد للوزاني في طبعته الجديدة» معد للنشر في مجلة دعوة الحق بالمغرب الشقيق.

ابن غلبون في مؤلفاتهما، ولكن نظرة البعيد غير نظرة القريب، وعين المعاصر غير عين المتأخر، وكم من مكثر في التأليف محسود، ومن مقل كثير الكلام بلا فعل، ولله في خلقه شؤون.

ونختم هذه الإطلالة السريعة على كتاب تذييل المعيار، لمؤلفه الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، بعد استعراض أبوابه ومسائله، والموضوعات الفقهية التي تضمنها، والتي اعتمدت فيها على تصفح الكتاب دون قراءة تدقيق، ولكنها ـ فيما أحسب ـ كافية لإلقاء الضوء على هذا الكتاب المخصص لفقه النوازل، ساهم به المؤلف في جمع بعض اجتهادات الفقهاء ومتابعتهم قضايا عصرهم، من خلال الفتاوى التي أصدورها، وقد طرحت النقد الذي وجه للمؤلف على بساط البحث في محاولة لفهمه، ومعرفة مدى تأثيره على قيمة الكتاب العلمية والتاريخية، والذي ظهر لي أن النقد الذي أبداه ابن غلبون المؤرخ للكتاب لا يقلل من أهميته العلمية، ولا من فائدته العملية، وإذا وجدت في بعض مسائله ضعفاً في أقوال الفقهاء، فذلك لا يجعل منه عديم الفائدة، وبمرور مدة قرن ونصف على تأليف الكتاب ازدادت أهميته من الناحية التاريخية إضافة إلى فوائده الفقهية، ومساهمة المؤلف ـ ولو جزئياً ـ في جمع فتاوى الفقهاء خلال الفترة الواقعة بين القرن العاشر الهجري إلى منتصف القرن الثالث عشر، هي محاولة جادة وفق فيها المؤلف، إلى حد كبير، بالنظر إلى الفترة التي عاشها المؤلف، والظروف المحيطة به، وأهمها القلاقل التي عاشتها البلاد، وضعف الدولة، وعدم تشجيع العلم والعلماء، وجدير بهذا الكتاب أن يحقق ويدرس وينشر لاستخلاص فوائده، ومعرفة ذخائره من أقوال وأحكام شرعية، وربما وقائع تاريخية، ورحم الله المؤلف والمؤرخ، وغفر لهما، وأسكنهما فسيح جناته.